

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢١٥**

الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

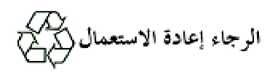
الرئيس:	السيد ماير – هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد كافيرو
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

09-59861 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أود أن أرحب ترحيبا حارا بزميلنا الجديد من المملكة المتحدة، السفير السير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة. وأنا أعتز بالعمل معه في الماضي ويسعدني جدا أن نواصل هذا التعاون هنا. وأنا على ثقة من أن أعضاء المجلس بالكامل يتطلعون إلى العمل معه عن كثب.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولوسيغون أوباسانغو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أوباسانغو. وأعطي الكلمة الآن للسيد أوباسانغو.

السيد أوباسانغو (تكلم بالإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الميسر المشارك معي، السيد بنيامين مكابا، الرئيس السابق لتنزانيا، أشكر المجلس على استقبالي اليوم.

لقد مر عام ويومان تحديدا على تقديم الأمين العام لي لأول مرة بصفتي مبعوثه الخاص أمام رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي. وكما يذكر الأعضاء أنه عندما اجتمعنا في نيروبي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بقيادة لوران نكوندا يهدد بالاستيلاء على غوما. وكانت الحالة الإنسانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية قد بلغت أبعادا مثيرة للجزع. وفي اجتماع قمة نيروبي، بات من الواضح للجميع إلى أي مدى تمزقت العلاقات في المنطقة مرة أخرى. وكان الرئيسان كاغامي وكابيلا، بصفة خاصة، لا يتصافحان ولا يكلم أحدهما الآخر.

واليوم وبعد عام من قبولي أنا والرئيس مكابا التحدي لمساعدة الأطراف والمنطقة على إيجاد حلول، فقد حدث تحول كبير في الموقف. وتحسنت الحالة الإنسانية كثيرا. ويعود الكثير من المشردين داخليا إلى ديارهم الآن. ولم يعد للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجود بوصفه منظمة سياسية وعسكرية. وأمكن الحد بدرجة كبيرة من التهديد الذي كانت الجماعات المسلحة، وبصفة خاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تشكله للسلام الإقليمي. وتشهد العلاقات الإقليمية دفئا ملحوظا.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فإننا بدأنا بعد اجتماع قمة نيروبي مباشرة جولات منسقة من المشاورات مع رؤساء دول المنطقة. بل أنني قمت خلال فترة ولايتي بما مجموعه ٣٠ زيارة إلى ١٠ من رؤساء الدول في المنطقة. وهنا، أود أن أشكر الحكومة النيجيرية، وبصفة خاصة الرئيس يار أدوا، على توفير طائرة رئاسية لي في جميع تنقلاتي في منطقة

البحيرات الكبرى. وما كان بوسعي أداء مهمتي بدون ذلك الدعم الخاص.

وفرت لنا مناقشاتنا الأولى مع الرئيس دوس سانتوس الخلفية لأنشطتي. وفي ذلك الاجتماع، خرجت ببعض الأفكار المفيدة بشأن الأسباب الكامنة للصراع في الكونغو من زعيم قريب من مسرح الأحداث. ومنذ لحظة اجتماعاتنا الأولى مع الرئيسين كابيلا وكاغامي، نقلت رسائل تستهدف تحقيق الانفراج وزيادة الثقة المتبادلة. وبعد ذلك بقليل، استأنف الرئيسان الاتصالات وشرعا في اتخاذ خطوات باتجاه التقارب الذي نراه ونرحب به اليوم. وقام الميسرون الدوليون بدور مكمل لجهودنا في بناء الثقة بين الزعيمين.

وإدراكا مني للحاجة الملحة إلى صنع السلام، اجتمعت أيضا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مع لوران نكوندا لأول مرة. وبعد ذلك بقليل، حزنا على ثقة الجميع وموافقتهم على إجراء حوار مباشر بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي. وكان ذلك الحوار بطيئا بصورة تدعو للإحباط في البداية، لكنه أثبت فائدته بمرور الوقت في فتح قنوات اتصال مباشرة بين حكومة الكونغو والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ووضع الأساس لاتفاقات السلام التي وُقعت بين الحكومة والمؤتمر وغيره من الجماعات المسلحة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

وبالترادف، واصلنا عقد جولات منتظمة من المشاورات مع دول المنطقة. وبدرجة من السرعة، بدأ التقارب الذي كنا نشجع عليه يؤتي ثماره. وتُوج بالقرار التاريخي للبلدين بالقيام بعمل عسكري مشترك حازم ضد أحد المصادر الرئيسية للاحتكاكات بينهما، وهو استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أرض الكونغو. وفي سياق تلك العمليات، تحرك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب للتخلص من لوران نكوندا. وأثبتت القيادة الجديدة للمؤتمر أنها أكثر تقبلا للحل التفاوضي. وكانت ثمرة تلك المفاوضات، مرة أخرى، اتفاق ٢٣ آذار/مارس الذي حضرت توقيعه أنا والرئيس مكابا في غوما.

منذ آخر مرة أتيحت لي فرصة مخاطبة المجلس، خلال زيارة أعضاء المجلس إلى أديس أبابا في حزيران/يونيه الماضي، قسمت وقتي بين جانبين من جوانب ولايتي، وهما أولا، تشجيع الأطراف على التعجيل بتنفيذ بنود اتفاق ٢٣ آذار/مارس؛ ثانيا، حث رئيسي الدولتين، الرئيسين كابيلا وكاغامي، وحكومتيهما على تعميق تقاربهما وتوطيده. وأعتقد أن بوسعي الإعلان عن تحقيق نجاح كبير على الجبهتين.

وبخصوص اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، حدث تقدم كبير وإن لم يكن شاملا. والبنود التالية جرى تنفيذها أو في طريقها إلى التنفيذ. صدر قانون العفو. والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مسجل الآن رسميا باعتباره حزبا سياسيا. غير أن الجماعات المسلحة الأخرى لم تسجل بعد ويرجع ذلك أساسا إلى النزاعات الداخلية حول المناصب القيادية ونقاط الضعف في هياكلها. وقد أُفرج عن معظم السجناء السياسيين في كينشاسا وأعيدوا إلى مناطقهم الأصلية. غير أنه ما زالت هناك تأخيرات في إطلاق سراح السجناء في كيفو الشمالية.

وتعمل السلطات في الكونغو بصورة وثيقة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع برامج لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في إطار برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في مناطق الصراع السابقة، الذي دُشن في تموز/يوليه الماضي. وفي معظم الحالات، جرى تعيين مديرين حكوميين ليحلوا محل هياكل المتمردين السابقة. غير

أن أولئك المسؤولين ما زالوا يفتقرون إلى الوسائل الضرورية والدعم اللازم لتمكينهم من ممارسة سلطتهم بأمان وفعالية. وأنشأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية آلية لرعاية اليتامى وجرحى الحرب، غير أنها لم تبدأ عملها بعد بسبب نقص الموارد.

ولا تزال عملية إدماج الجيش البطيئة والجزئية مسألة مثيرة للقلق. وهي أحد الأسباب الأصلية لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدون الدعم المنسق من جانب المجتمع الدولي، ستكون فرصة تفعيل عملية إدماج الجيش في المستقبل القريب ضئيلة. وقد يعيدنا ذلك الأمر إلى عهد أمراء الحرب.

ولا يزال يساورنا القلق أيضا إزاء عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة منظمة، على الرغم من أن عمليات العودة التلقائية للمشردين داخليا ازدادت فعلا بصورة كبيرة. وسيتعين علينا إدارة العملية المفضية إلى عودة اللاجئين من البلدان المجاورة بتأن لتفادي استئناف الأعمال القتالية بين المجتمعات المحلية في مقاطعتي كيفو.

وعلى النقيض من ذلك، لا تزال بعض الأحكام الهامة من اتفاق ٢٣ آذار/مارس لم تُنفذ بعد. وتشمل تلك الأحكام إنشاء آلية للمصالحة الوطنية، بما في ذلك لجان للمصالحة على الصعيد المحلي في مقاطعتي كيفو، وإنشاء قوة الشرطة القريبة، وإصلاح القوانين الانتخابية، وإجراء إصلاحات في مجال الحوكمة الرشيدة ومراقبة الموارد الطبيعية بصورة مناسبة، وتحديد الوسائل لزيادة تعزيز المشاركة المباشرة لعناصر الجماعات المسلحة السابقة في الحياة السياسية في الدولة.

كما يساورنا القلق إزاء الإشاعات التي أُطلقت مؤخرا بشأن حدوث انشقاق داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد واصلتُ مع فريقي رصد الحالة عن كثب. ونحن على علم بالنزاعات المستمرة والمتكررة على المناصب في قيادة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد دعوت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعجيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه الجماعات المسلحة بموجب اتفاق ٢٣ آذار/مارس، لا سيما بغية تفادي الانشقاق والسخط الناشئين في صفوف الجماعات المسلحة السابقة.

وأود أن أنتقل الآن إلى الصعيد الإقليمي. يرجع الفضل، إلى حد كبير، فيما تحقق من نجاح، إلى التقاء رؤساء دول المنطقة وحكوماتها، وإلى ما أبداه الرئيسان كاغامي وكابيلا من عزم شخصي على تحسين علاقتهما. وإذا كان هناك من شيء يدعوني إلى التفاؤل في المستقبل فهو التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وقد تجلت ثمار ذلك التقارب في العملية المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والاجتماع التاريخي الذي عُقد في غوما في آب/أغسطس من هذا العام بين الرئيسين كابيلا وكاغامي، والتعاون الاقتصادي بشأن مشروع مشترك لتوليد الطاقة في بحيرة كيفو، وإعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء، الأمر الذي تم خلال الأسبوعين الماضيين.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أعتقد أن عملية كيميا الثانية تحقق نجاحا معقولا. ففي كيفو الجنوبية مثلا، حظينا بدعم واسع النطاق لمواصلة العملية، التي أقر معظم الناس بأنها ساعدت على إضعاف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبينما ينبغي ألا نقلل من شأن العواقب الإنسانية لتلك العمليات، من المهم أن نواصل دعم الحكومة الكونغولية في عزمها على تخليص مقاطعتي كيفو من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مع التشديد على ضرورة استمرار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مراعاة حماية المدنيين. ومن المجدي أيضا اتخاذ إجراء على

الصعيد الدولي ضد أنصار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقادها في الخارج.

وخلال الاجتماعات التي عقدها مؤخرا مع الرئيسين كابيلا وكاغامي، طمأنني كل منهما على حدة مرة أخرى بأنهما يتصلان ببعضهما البعض. لكن ما من أحد سواهما يمكن أن يعرف مدى عمق العلاقة القائمة بينهما حقا. وأعتقد أن استعادة الثقة الكاملة بين شعبي البلدين ستستغرق وقتا أطول بعض الشيء. فاستعادة الثقة بعد فقدها تستغرق وقتا.

وبمجمل القول، أعتقد أننا بذلنا الكثير من الجهود لكي نغير مجريات الأمور على الصعيدين الوطني والإقليمي، لكننا لا نزال نشعر بالقلق، إذ لم ننجح سوى في معالجة الأعراض أساسا. فلا تزال هناك حاجة إلى معالجة معظم العلل الكامنة التي أدت إلى أزمات متكررة في المنطقة. وبدون تناول المسائل الكامنة بصورة فعالة، لا يمكن أن يكون السلام دائما ولا رجعة عنه. ويكمن أحد تلك العلل في استمرار ضعف مؤسسات الحكم، والقوات المسلحة على نحو خاص.

ومثلما قلت في مناسبة سابقة أمام المجلس، فقد عملت في عام ١٩٦٠ في شرق الكونغو ضابطا شابا فيما كانت أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام هناك – أي عملية الأمم المتحدة في الكونغو. والعديد من المصاعب التي استدعت ضابطا نيجيريا شابا إلى الكونغو المستقلة حديثا لا تزال قائمة، للأسف، بعد مضي نحو ٥٠ عاما على ذلك. وأنا على وعي تام بأنه، بينما قد نكون، أنا والرئيس بنيامين مكابا، قدمنا إسهاما ملحوظا، لا يمكن لشخص واحد، أو حتى شخصين، أن يساعدا على حل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدهما. وعلاوة على ذلك، ينبغي للوسطاء أن يحذروا من مغبة أن يصبحوا مزعجين أو ضيوفا غير مرغوبين لدى مضيفيهم. ويجب تشجيع الكونغوليين وتمكينهم من بناء مستقبلهم بأنفسهم. ولن يؤدي التدخل الذي لا مبرر له من جانب الجيران والمجتمع الدولي سوى إلى نتائج عكسية، وهو أمر غير مجد.

وخلال اجتماعنا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، طمأننا الرئيس كابيلا، أنا والرئيس مكابا، إلى أن حكومته لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٢٣ آذار/مارس. كما تحدثنا بثقة عن التحسن المطرد في العلاقات بين رواندا وأوغندا، والعلاقة الجيدة التي تربط جمهورية الكونغو الديمقراطية ببوروندي وأنغولا. وبشأن تلك النقطة الأخيرة، طمأننا بأن المشاكل التي وقعت مؤخرا بشأن حالات طرد مواطنين كونغوليين من أنغولا كانت نتيجة لسوء فهم بين السلطات المحلية، وبأن المسألة تمت معالجتها بهدوء بين البلدين.

وقد أبلغنا، أنا والرئيس مكابا، الرئيس كابيلا بنيتنا تقليص أنشطتنا والتراجع خطوة إلى الوراء من دورنا الفعال في عملية السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بينما ينفذ القادة الوطنيون والإقليميون تدابير لتعزيز السلام والوئام الوطنيين والتعاون والتنمية والتضامن على الصعيد الإقليمي. وقد أكدنا له – مثلما أكدنا للرئيس دوس سانتوس في اجتماع لاحق في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر – بأننا سنبقى متيقظين إذا احتاجت المنطقة إلى مساعينا الحميدة مرة أخرى. وعلى هذا الأساس، أقترح الخطوات التالية كاستراتيجية للخروج.

أولا، منذ اجتماعنا، كاتبت الرئيس كابيلا مرة أخرى، لكي أحثه على اتخاذ إجراء للتعجيل بتنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس. وبعد شهر أو نحو شهر من الآن، سيسافر فريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء تقييم آخر. وسيتم إبلاغي أنا والرئيس مكابا بنتائج ذلك التقييم للتأكد

من حدوث أي تغيير ملحوظ من الجانبين مقارنة بالحالة السائدة اليوم.

ثانيا، في نهاية كانون الثاني/يناير، سأقدم أنا والرئيس مكابا تقريرا نهائيا على أساس تقييمنا الأخير المقدم إلى قادة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمتهم العادي. وعلى هامش تلك القمة، نأمل أن يتيح زعماء بلدان منطقة البحيرات الكبرى الفرصة لنا لتقديم إحاطة إعلامية لهم أيضا.

ثالثا، من أجل تقديم المساعدة في حالة بدء أزمة جديدة تلوح في الأفق، فإنني أعمل مع الأمم المتحدة على النظر في إعادة تجهيز المكتب القائم في نيروبي الذي أتلقى الدعم منه بوصفه موقعا صغيرا جدا ومكرسا، والذي سيستمر في الاتصال مع أمانة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى وتقييم تنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس ورصد الجهود المبذولة لمكافحة العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة الأجنبية المتبقية عموما في المنطقة الأوسع نطاقا ورصد توطيد التقارب الإقليمي والإجراءات المتخذة للحفاظ على السلام وجعله لا رجعة عنه.

رابعا، لقد أكدت على الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء تكرار نشوب الأزمة. وانطلاقا من ذلك، أوصي باتباع نهج شامل يجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين في التنمية من أجل بذل جهود متضافرة لتعزيز مؤسسات الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الختام، لا بد لي أن أشكر مجلس الأمن والأمم المتحدة وأمينها العام والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى ورؤساء الحكومات في المنطقة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعمهم الحيوي الأهمية لكل ما تم إنجازه. أود أيضا أن أشكر العديد من الحكومات بصورة منفردة، ولا سيما حكومات اليابان ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة والمملكة المتحدة، على ما قدمته من دعم مادي لجهود الوساطة التي أقوم بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوباسانغو على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.